





الديمقراطية: هل هي خيار صحيح؟

الحمدُ لله معزّ من أطاعه واتقاه، ومذل من أضاع أمره وعصاه، الذي وفق أهل طاعته للعمل بما يرضاه، وحقق على أهل معصيته ما قدره عليهم وقضاه، والصلاة والسلام على عبد الله ورسوله محمد وعلى آله وأصحابه، الذين جاهدوا في الله حق جهاده وكان هواهم تبعاً لهداه، أما بعد:

فيظل شكل الحكم الذي يقبل به الإسلاميون يثير جدلا داخليا وخارجيا ومفردات العملية السياسية التي تؤدي إلى حكم مستقر تثير جدلا أكثر، ومن أهم تلك المفردات هو مصطلح الديمقراطية التي يظن كثيرون أنها السبيل الأنجع لإدارة العملية السياسية في كل المعمورة ولكن الغريب لهج بعض من يسمون بالإسلاميين بالثناء على الديمقراطية وبتهافت شديد في الآونة الأخيرة، حتى عدها أحدهم الخيار الاستراتيجي للإسلاميين، وطالب آخر بتطبيقها وعدم الانحراف عنها، وإن المشاكل كلها تحدث لعدم تطبيقها، وقال آخر بيننا وبينكم الديمقراطية وأصوات الناخبين.

وهم بهذا إنما يخلطون بين مفهوم الديمقراطية ومفهوم الشورى ويجعلون هذه كتلك، وهذا الاختلاف ينشأ من سوء الفهم ونقص العلم تارة، وتارة من سوء القصد، فمن ساء فهمه من قومنا ونقص علمه، فهمناه وأكملنا نقصه ليستقيم حاله ويرجع إلى الحق، ومن ساء قصده فذلك العدو وهذه حاله دائما إلا أن يشاء الله،

ولأهمية الموضوع أردنا أن نسلط الضوء على هذا المصطلح، مساهمة منا في بيان الحق وإيضاحه، أداءا للأمانة ونصحا للأمة؛

فالديمقراطية كما يعرفها منظروها هي لفظة مركبة من كلمتين يونانيّتين الأولى (DEMOS) وتعني عامة الناس، والثانية (KRATIA) وتعني حكم فتصبح DEMOCRATIA)) أي حكم عامة الناس أو (حكم الشعب) والمقصود أن يحكم الشعب نفسه سواء بالتصويت المباشر على القوانين أو التصويت لاختيار ممثلين يسنون القوانين وتصبح الحكومة مسئولة أمام ممثلي الشعب أي أن حق التشريع من حق الشعب وحده. ويقول منظروها أن للديمقراطية مرتكزات أساسية منها: حُكمُ الأكثريّة وحمايةُ حقوق الأقليات والأفراد، والفصل بين السلطات (التشريعية والتنفيذية والقضائية) وإشاعة مفاهيم الحرية والعدل وسيادة القانون والتداول السلمي للسلطة .

ومن الإشكاليات التي تدور حول هذا اللفظ :

أولا : الديمقراطية مصطلح أعجمي وديننا لغته عربية.

قال تعالى: (كِتَابٌ فُصِّلَتْ آيَاتُهُ قُرْآناً عَرَبِيّاً لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ)(فصلت:٣) وقال: (وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ قُرْآناً عَرَبِيّاً لِتُنْذِرَ أُمَّ الْقُرَى وَمَنْ حَوْلَهَا)(الشورى: من الآية٧)وقال سبحانه: (وإنه لتنزيل رب العالمين نزل به الروح الأمين على قلبك لتكون من المنذرين* بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ) (الشعراء:١٩٥) قال الزرقاني في مناهل العرفان: أما التزام قواعد اللغة فلأن القرآن نزل بلسان عربي مبين ويقول منزله جل شأنه: (إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآناً عَرَبِيّاً لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ)(يوسف:٢) وقضية عروبته هذه أن يفهم على قوانين لغة العرب وإلا فلا يرجى أن يعقل ما فيه ولا أن يفهم ما يحويه وذلك معنى قوله (لعلكم تعقلون) بعد قوله (عربيا). وقال الشاطبي في الموافقات: أن الشريعة عربية وإذا كانت عربية فلا يفهمها حق الفهم إلا من فهم اللغة العربية حق الفهم لأنهما سيان في النمط. قال عطاء: بلغني أن عمر بن الخطاب سمع رجلا يتكلم في الطواف بالفارسية فأخذ بعضده وقال ابتغ إلى العربية سبيلا.

وفي منح الجليل لمحمد عليش(١/٢٧٠): نهى عمر رضي الله عنه عن رطانة الأعاجم في المسجد، وقال إنها خب وخديعة. وقال الغزالي في المنخول:لا بد من علم اللغة فإن مآخذ الشرع ألفاظ عربية وينبغي أن يشتغل بفهم كلام العرب. وعن الخليل بن أحمد قال: لحن أيوب السختياني في حرف فقال أستغفر الله.

فانظر –يا رعاك الله– كيف كان علماؤنا العرب منهم والعجم على حد سواء يعظمون شأن لغتنا الدينية عندما ملأ الإيمان قلوبهم، واليوم أصبحنا ننقل عن أعدائنا من الأعاجم ثقافتهم دون وعي وليس لغتهم فحسب.

ثانيا: الديمقراطية لفظ حادث.

وأهل السنة لا يجيبون على الألفاظ الحادثة حتى يعلموا المقصود منها وحتى تعرض تلك الألفاظ على الشرع، فما وافقه من معانيها قبلوه وما عارضه منها ردوه، وليس للعقل أن يفتي في ذلك، فالعقل لا يوجب ولا يحرم عند أهل السنة . قال شيخ الإسلام:وما تنازع فيه المتأخرون نفيا وإثباتا فليس على أحد بل ولا له أن يوافق أحدا على إثبات لفظه أو نفيه حتى يعرف مراده. ويقول أيضا: وليس لأحد أن ينصب للأمة كلاما يوالي عليه ويعادي، غير كلام الله وكلام رسوله وما اجتمعت عليه الأمة، بل هذا من فعل أهل البدع الذين ينصبون لهم شخصا أو كلاما يفرقون به بين الأمة يوالون به على ذلك الكلام أو تلك النسبة ويعادون.
ومن منهج أهل السنة رد المتشابه إلى المحكم في الفهم والحكم.

ثالثا: (حق التشريع للشعب).

وهذه إشكالية كبيرة قد لا يعي من ينادي بها كم فيها من مخالفة لشريعة الله، فالحكم في الإسلام حق لله وحده وواجب الشعب هو الاستسلام والانقياد والعبودية لله قال تعالى : (إِنِ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ)(يوسف: من الآية٤٠)، فانظر كيف قصرت الآية الحكم على الله وحده ،وصيغة الجمع بين النفي والاستثناء أبلغ صيغ الحصر ، ثم ذكر الأمر بالعبادة مما يدل على أن الحكم عبادة لا يجوز صرفها إلا لله سبحانه وتعالى .

قال الفلاني (إيقاظ هممأولي الأبصار ١/١٠٩): وتفرد الله تعالى بالطاعة لاختصاصه عز وجل بنعم الإنشاء والإبقاء والتغذية والصلاح الديني والدنيوي فما من خير إلا هو جالبه وما من ضر إلا هو سالبه وليس بعض العباد بأن يكون مطاعا بأولى من البعض إذ ليس لأحد منهم إنعام بشيء مما ذكرته في حق إلا له سبحانه وتعالى ولذلك لا حكم إلا له. وما أجمل قول شيخ الإسلام في فتاويه في كلمة التوحيد: وفضائل هذه الكلمة وحقائقها وموقعها من الدين فوق ما يصفه الواصفون ويعرفه العارفون وهي حقيقة الأمر كله كما قال تعالى: (وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ) (الأنبياء:٢٥)، فأخبر سبحانه أنه يوحي إلى كل رسول بنفي الإلوهية عما سواه وإثباتها له وحده. والأدلة على ذلك متضافرة متعاضدة في الكتاب والسنة بشكل يوجب القطع .
وتوحيد الإلوهية الذي هو توحيد الأمر والنهي هو شأن الإله الحق فكل المعبودات من دون الله لم يأمر ولم ينه منها أحد عن شي مطلقا فكيف يكون إلها حقا من لا يحكم عبيده ومن يعجز عن تكليفهم بأمر أو نهي؟ .!
والشرك الذي هو ضد التوحيد يكون خاصا وعاما؛ يكون في الشعائر التعبدية الفردية؛ مثل عبادة الأصنام ،والنذر والذبح ،والدعاء للمخلوقين ،والطواف بالقبور رجاء نفع المقبور، وغيرها من مظاهر الشرك الفردية ، ويكون عاما؛ في الأنظمة والقوانين التي تحكم الناس وتضاهي شرع الله عز وجل .
قال ابن القيم (الصواعق المرسلة ١/٣٠٨): فمن قرن بالرسالة رئاسة مطاعة أو سياسة حاكمة بحيث يجعل طاعتها كطاعة الرسالة ففيهم شبه من أتباع عبد الله بن أبي. وقال أيضا: ولا يستقر للعبد قدم في الإسلام حتى يعقد قلبه وسره على أن الدين كله لله لا رب سواه ولا متبوع غيره .

في الترمذي عَنْ عَدِىِّ بْنِ حَاتِمٍ رَضِىَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ أَتَيْتُ النَّبِىَّ صلى الله عليه وسلم وَفِى عُنُقِى صَلِيبٌ مِنْ ذَهَبٍ. فَقَالَ:« يَا عَدِىُّ اطْرَحْ عَنْكَ هَذَا الْوَثَنَ ». وَسَمِعْتُهُ يَقْرَأُ فِى سُورَةِ بَرَاءَةَ (اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ) قَالَ: « أَمَا إِنَّهُمْ لَمْ يَكُونُوا يَعْبُدُونَهُمْ وَلَكِنَّهُمْ كَانُوا إِذَا أَحَلُّوا لَهُمْ شَيْئًا اسْتَحَلُّوهُ وَإِذَا حَرَّمُوا عَلَيْهِمْ شَيْئًا حَرَّمُوهُ ». وفي البيهقي عَنْ عَدِىٍّ لما سمع الآية قال: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّهُمْ لَمْ يَكُونُوا يَعْبُدُونَهُمْ. قَالَ:« أَجَلْ وَلَكِنْ يُحِلُّونَ لَهُمْ مَا حَرَّمَ اللَّهُ فَيَسْتَحِلُّونَهُ وَيُحَرِّمُونَ عَلَيْهِمْ مَا أَحَلَّ اللَّهُ فَيُحَرِّمُونَهُ فَتِلْكَ عِبَادَتُهُمْ لَهُمْ »
وقرأ بعضهم (وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ) (المائدة: من الآية٤٤) فقال رجل من القوم هذا في بني إسرائيل فقال حذيفة رضي الله عنه:

نِعم الإخوة لكم إن كان لكم الحلو، والمرّ لهم، كلا والذي نفسي بيده حتى حذو السية بالسية وحذو القذة بالقذة .
فالأمر كله لله كما قال عز وجل (قُلْ إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ)(آل عمران: من الآية١٥٤)، وقال لرسوله (لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ)(آل عمران: من الآية١٢٨)فإذا لم يكن لرسوله شيئا من الأمر فكيف يكون لدهماء الناس أن يشرعوا القوانين كما تهوى أنفسهم؟!. قال تعالى لنبيه صلى الله عليه وسلم (وَأَنِ احْكُمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ) (المائدة: من الآية٤٩)، وقال: (إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ) (النساء: من الآية١٠٥) ولم يقل بما رأيت أنت فكيف برأي الناس سواء كانوا مؤمنين أو كافرين؟ .

ورسول الله عليه الصلاة والسلام إنما يبلغ شريعة ربه، ولا يتم توحيد العبد لله إلا بتوحيد اتباع رسوله، فكما أنه لا معبود بحق إلا الله فكذلك لا متبوع بحق إلا محمد صلى الله عليه وسلم، وهذا هو المعنى التام للشهادة. قال تعالى (فلا وَرَبِّكَ لا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجاً مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيماً) (النساء: من الآية٦٥) قال العلامة الآلوسي في روح المعاني (٥/٨٣):سد سبحانه الطريق إلى نفسه على الكافة إلا بعد الإيمان بحبيبه صلى الله عليه وسلم فمن لم يمش تحت قبابه فليس من الله تعالى في شيء ثم جعل جل شأنه من شرط الإيمان زوال المعارضة بالكلية .
وقد ذكر الله سبحانه طاعة الرسول وإتباعه في نحو من أربعين موضعا من القرآن كقوله تعالى (مَنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ) (النساء:٨٠) يقول ابن تيمية: فعلينا أن نتبع الكتاب وعلينا أن نتبع الرسول وإتباع أحدهما هو إتباع الآخر فإن الرسول بلغ الكتاب والكتاب أمر بطاعة الرسول ولا يختلف الكتاب والرسول البتة، كما لا يخالف الكتاب بعضه بعضا. فما كان من توابع الإلوهية فهو حق محض لله وما كان من أمور الرسالة فهو حق الرسول. ويقول في(المجموع ٤٢٢/٣) أيضا: ومحمد صلى الله عليه وسلم مبعوث إلى جميع الثقلين إنسهم وجنهم فمن اعتقد أنه يسوغ لأحد الخروج عن شريعته وطاعته فهو كافر. ويقول ابن القيم (إعلام الموقعين٣٠٨/١): إن من تحاكم أو حاكم إلى غير ما جاء به الرسول فقد حكم الطاغوت وتحاكم إليه والطاغوت كل ما تجاوز به العبد حده من معبود أو متبوع أو مطاع فطاغوت كل قوم من يتحاكمون إليه غير الله ورسوله أو يعبدونه من دون الله أو يتبعونه على غير بصيرة من الله أو يطيعونه فيما لا يعلمون أنه طاعة لله .
إن الدعوة إلى القبول بمبدأ الديمقراطية يعد تقنيناً وبطريقة خفية لبدعة إزاحة الشريعة عن قيادة المجتمع المسلم والدولة الإسلامية ولا يقوم بهذه المهمة دعاة التغريب –الذين أغوتهم قوة الدول الغربية التي قدمت لاحتلال أمتنا في القرنين الماضيين- بل يقوم بها هذه المرة من يسمون أنفسهم "إسلاميين "وكانوا بالأمس القريب ينادون بتحكيم الشريعة ويعدون عدم تحكيمها نكوصا عن الإسلام الذي يريده الله، فأصبح بعضهم اليوم يريد أن يجعل من الشعب إلها يحكم بما يريد، ويعتمدون أن الشعب المسكين ذا الأهواء والمشارب المتعددة والخاضع لجيوش القنوات الفضائية وآلة الإعلام المضلل –الذي لا نمتلك منه شيئا-، يعتمدون أن الشعب هذا لن يختار إلا الإسلام، "يا سلام "،، ما أعظم هذه الفنتازيا وأخصب هذا الخيال ، أجعله إلها ثم أريد منه أن يتصرف كالعبيد !!!مالكم كيف تحكمون؟ وأين تذهب فرعونية الإنسان ؟
في الصحيحين عن سَهْلِ بْنِ حُنَيْفٍ يَقُولُ بِصِفِّينَ أَيُّهَا النَّاسُ اتَّهِمُوا رَأْيَكُمْ وَاللَّهِ لَقَدْ رَأَيْتُنِي يَوْمَ أَبِي جَنْدَلٍ-يعني في صلح الحديبية- وَلَوْ أَنِّي أَسْتَطِيعُ أَنْ أَرُدَّ أَمْرَ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم لَرَدَدْتُهُ. وهذا صحابي جليل يرى ويسمع رسول الله صلى الله عليه وسلم كفاحا يرتشف بلا واسطة من ينبوع النبوة والوحي يتنزل القرآن أمامه غضا يقول إن الأمر لو ترك له لرد قول رسول الله فكيف بمن يعيش في القرن الخامس عشر الهجري !!! قال أبو قلابة: لا تجالسوا أهل الأهواء ولا تجادلوهم فإني لا آمن أن يغمسوكم في ضلالتهم أو يلبسوا عليكم ما كنتم تعرفون .

وماذا لو قال الشعب لا للشريعة بأية طريقة كانت؟ بتضليل أو بتزوير أو بهوى أو بجهل أو غير ذلك. ومنظمات الغرب التي تحرس شفافية الصناديق بارعة بجعل الشفاف صلدا، حتى أصبح تزوير الحقائق مهنتها فما انتم قائلون؟ ولم الحرج؟ بعضهم قالها وبالفم الملآن: الحرية قبل التوحيد. مستدلا بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم لقومه:«خَلُّوْا بَيْنِي وَبَيْنَ سَائِرِ النَّاسِ».وقال آخر: سنقبل بأي نتيجة مادامت ستخرج بطريقة ديمقراطية. سبحان الله!! ما هذا الذل وما هذا الاستقتال على السراب والأوهام ؟ .
إنها تطبيق عملي وبأيدي من يسمون" الإسلاميين" لنصيحة لويس التاسع ملك فرنسا "إذا أَرَدْتُم أن تهزموا المسلمين فلا تقاتلوهم بالسلاح وحده – فقد هُزِمْتم أمامهم في معركة السلاح- ولكن حاربوهم في عقيدتهم فهي مكمن القوة فيهم "

قال الشنقيطي (أضواء البيان ٤/٢٠٦):وقد أمرنا الله برد ما تنازعنا فيه إليه وإلى رسوله صلى الله عليه وسلم فلم يبح لنا قط أن نرد ذلك إلى رأي ولا قياس ولا تقليد إمام ولا منام ولا كشوف ولا إلهام ولا حديث قلب ولا استحسان ولا معقول ولا شريعة الديوان ولا سياسة الملوك ولا عوائد الناس التي ليس على شرائع المرسلين أضر منها فكل هذه طواغيت من تحاكم إليها أو دعا منازعه إلى التحاكم إليها فقد حاكم إلى الطاغوت .

فأنتم ببساطة ستحولون هؤلاء المساكين إلى طواغيت وتعرضونهم إلى الفتنة ومحاربة من لا قبل لهم به وهو الله تعالى، جهارا نهارا فاتقوا الله في أنفسكم وأمتكم.

إن دعوتكم هذه (طعن بأسماء الله وصفاته) ، فإن جعل (التشريع من حق الشعب) سلب لأسماء الله الحسنى وصفاته العلى وجعلها للبشر ،إنها ببساطة جهمية بثوب جديد فها هي البدع القديمة تطل برأسها بثياب عصرية، فجحد أسماء الله تعالى وصفاته من لوازم الديمقراطية، ووصف الخالق بصفات المخلوقين ووصف المخلوقين بصفات الخالق من دواعيها .

إنها سلب الحكمة والعلم والقدرة وغيرها من صفات الكمال التي لله عز وجل وجعلها للمخلوقين وتعطيل حقائق الأسماء والصفات فيه من الكفر والضلال ما هو من أعظم أسباب الإشراك، قال تعالى (أَلا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ) (الملك:١٤)، وقال تعالى: (فَلا تَضْرِبُوا لِلَّهِ الْأَمْثَالَ إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لا تَعْلَمُونَ)(النحل:٧٤ . وقال تعالى: (لَهُ غَيْبُ السَّمَاوَاتِ والأرض أَبْصِرْ بِهِ وَأَسْمِعْ مَا لَهُم مِّن دُونِهِ مِن وَلِيٍّ وَلاَ يُشْرِكُ فِي حُكْمِهِ أَحَدًا)

إن هذه مسالة توحيد وشرك وليست مزاحا وقد كان عمر رضي الله عنه يجمع أهل بدر لمسائل الفقه، وفي زماننا يجترئ أنصاف المتعلمين على أساس الإسلام وعموده ليهدمه من حيث يدري أو لا يدري ! قال أسد بن موسى: ما من إله يعبد من دون الله أبغض إلى الله من صاحب هوى .

إن ملامح بدعة الإرجاء القديمة تلوح على محيا تلك الدعوى وذلك أن الإيمان قول وعمل فمن اعتقد الوحدانية في الإلوهية لله سبحانه وتعالى والرسالة لعبده ورسوله محمد صلى الله عليه وسلم، ثم لم يتبع هذا الاعتقاد موجبه من الإجلال والإكرام والذي هو حال في القلب يظهر أثره على الجوارح بل قارنه الاستخفاف والتسفيه والازدراء بالقول أو بالفعل كان وجود ذلك الاعتقاد كعدمه وكان ذلك موجبا لفساد ذلك الاعتقاد. فلفظ لا اله إلا الله لا يتناسب مع اعتقاد المرجئة حتى من الناحية اللفظية فكل حروف هذه الجملة جوفية وليست حلقية فلا يمكن لفظها بالطريقة الصحيحة إلا بإخراج الحروف من الجوف .

رابعا: الاطمئنان بنقل ثقافة الأعداء وتقليدها

ما هذا الأمان في النقل عن هؤلاء الغربيين والأمريكان من أعداء ديننا دون النظر في عواقب الأمور وقد كان علماؤنا الأفذاذ لا يامنونهم على ذبح شاة فهذا أبو حامد الإسفرايني يقول:إذا وجد شاة في بلد فيها مسلمون ومجوس فلا تحل حتى يعلم أنها ذكاة مسلم لأن أصلها حرام. فكيف ببضاعة صنعتها عقولهم لا يدري السامع ما فيها أحق موافق أم باطل معارض؟

ثم أليس من تعظيم شرع الله النأي بأنفسنا عمن لا يعظمه فضلا عن العداوة. كما في قوله تعالى: (وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتِ اللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا فَلا تَقْعُدُوا مَعَهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ إِنَّكُمْ إِذاً مِثْلُهُمْ)(النساء: من الآية١٤٠)وقوله تعالى: (وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ)(المائدة: من الآية٥١)، وقوله تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ تُلْقُونَ إِلَيْهِمْ بِالْمَوَدَّةِ وَقَدْ كَفَرُوا بِمَا جَاءَكُمْ مِنَ الْحَقِّ)(الممتحنة: من الآية١)وقوله تعالى: (لا تَجِدُ قَوْماً يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَوْ كَانُوا آبَاءَهُمْ أَوْ أَبْنَاءَهُمْ أَوْ إِخْوَانَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ)(المجادلة: من الآية٢٢)

ومازال القوم حريصين على نشر ثقافاتهم بكل وسيلة، ويكفي أن تعلم أن الكونغرس الأمريكي نفسه يسابق الإدارة الأمريكية في نشر ما يسمونه بالديمقراطية حتى انه أسس لهذا الغرض صندوقا سماه (صندوق الديمقراطية) عام ٢٠٠٦ ومموله بأكثر من ٩٤ مليون دولار، **ثم ارتفع هذا المبلغ إلى مليار ونصف عام ٢٠٠٨**

فهل هذا العطاء السخي هو من أجل إحقاق الحق وأن تأخذ الشعوب حظها من العدل والحرية؟ أم من أجل ترويج استعباد الشعوب واحتلال البلاد؟؟

فخلطوا أكاذيبهم بشعارات معسولة كي يمرروا سمومهم على الطعام فتتشربه عقولهم وقلوبهم ليكونوا مقدمة الاحتلال لبلادنا .

وتحاول أمريكا فرض ديمقراطيتها المزعومة على العالم حتى لو كان ذلك بقوة السلاح كما حدث في الدومينيكان وفيتنام ولبنان وجرينادا وبنما والصومال وأفغانستان والعراق وغيرها حيث اشتركت أمريكا في القرن الماضي في أكثر من ستة وسبعين نزاعا عسكريا راح ضحيتها ملايين البشر ودمرت بلدان بأكملها.

فأين شعاراتهم في نشر العدل والحرية؟ .

وديمقراطية أمريكا وأخواتها تذكرنا بالعرب في الجاهلية الذين كانوا يصنعون الأصنام من التمر ليعبدوها فإذا جاعوا أكلوها وهذا ما تفعله أمريكا بالديمقراطية؛ فالديمقراطية حق واجب التطبيق حتى لو كان ذلك بأزيز الطائرات وهدير المدافع إذا كان فيها مصلحة أمريكا والديمقراطية غير مرغوب فيها إذا أتت بمن






تعاديهم أمريكا إلى سدة السلطة .

فكم كفرت أمريكا بديمقراطيتها في تاريخها !!! فبعد فوز سلفادور الييندي في الانتخابات الديمقراطية التي جرت في تشيلي وهي أهم انتخابات جرت في ذلك الوقت في أمريكا اللاتينية حيث كانت تلك المنطقة تعج بالديكتاتوريات فإن أمريكا بشخص رئيسها نيكسون المنتخب ديمقراطيا كالعادة وبدلا من تشجيع تلك الخطوة قامت بتخصيص ثمانية ملايين دولار من أموال دافعي الضرائب الأمريكان الأغبياء لكي تنفذ مخابراتها المركزية الأمريكية انقلاباً ضده مما أدى إلى مقتله وإعدام ٣٠ ألفا، واعتقال عشرات الآلاف والإتيان بالعسكري بينوشيه الذي حكم البلاد بالحديد والنار فدفع الشعب التشيلي كل هذا الثمن الباهظ لأنه صدق كذبة الانتخابات الحرة الديمقراطية فتجرأ وانتخب مرشح اليسار .

ومثال آخر، وهو ما حدث في فلسطين مؤخرا فالشعب الفلسطيني يعاقب كله بالموت البطيء والتجويع والحصار لأنه اختار وبانتخابات نزيهة –بشهادة الأمريكيين حيث اشرفوا عليها بأنفسهم– حركة حماس لقيادته. فأين ذهب الاحتكام إلى صناديق الاقتراع وأصوات الناخبين ؟هذا مع تحفظنا على أصل الدخول في الانتخابات بهذه الطريقة .

والعمليات السياسية المتعاقبة التي أجرتها أمريكا في العراق منذ احتلاله مثل الاستفتاء على الدستور وانتخابات الحكومة كانت مثالا حيا صادقا للتزوير بأبشع حالاته حتى أصبحت ديمقراطية أمريكا مثالا يتندر به .

وبلغ من ضيق أمريكا بمعارضة العالم لأفعالها أن قام مجلس النواب الأميركي بتغيير اسم "الفرنش فرايز" الذي يطلق في الولايات المتحدة على أصابع البطاطا المقلية "على الطريقة الفرنسية إلى "فريدوم فرايز" وذلك احتجاجا على موقف فرنسا المعارض بشدة لشن حرب على العراق !!

وهذا صقر المحافظين ريتشارد بيرل يصرح لمجلة ألمانية قبل الحرب على العراق : بأن على المستشار الألماني شرويدر أن يستقيل إذا عارض سياسة أميركا في العراق ورغبتها باحتلاله .

وكم أعجبتني كلمة لأحد الكتاب يتحدث عن الديمقراطية الأمريكية يقول فيها: إن الولايات المتحدة عندما تتعرض (مصالحها) سواء المعلنة أو المخفية لخطر ما فإنها تخلع لباس ما تسميه بالديمقراطية وتضعه على نصب الحرية لتخفيه عن الأعين .

ونظرة إلى القانون الدولي نفسه تخبرك أن القوم يكذبون، ففي كل الأنظمة التي يسمونها ديمقراطية تكون الحكومة مسؤولة أمام البرلمان وأما في الأمم المتحدة فان الأمم المتحدة والتي تمثل شعوب المعمورة تابعة لمجلس الأمن وما يقرره مجلس الأمن يكون ملزما للأمم المتحدة وليس العكس ثم بأي نظام ديمقراطي (الذي تخضع فيه الأقلية لصوت الأغلبية) يكون لبريطانيا التي لا يزيد عدد سكانها عن ستين مليونا أن تلزم الهند بقراراتها وهي التي يقارب عدد سكانها مليار ومائة مليون نسمة أي أكثر من بريطانيا بأكثر من ثماني عشرة مرة؛ ألا ترى كم هي كبيرة هذه الكذبة!! كذبة الديمقراطية. ومع ذلك يلهج بعض ممن يسمون أنفسهم إسلاميين بأن هذه الكذبة هي الحل لكل مشاكلنا السياسية .

وإذا أجمع كل العالم من خارج الدول دائمة العضوية على أمر ورأت دولة واحدة من الدول دائمة العضوية كفرنسا أو بريطانيا مثلا (التي لا يزيد عدد سكان كل منها على ستين مليونا) أن هذا الأمر يتعارض مع رغباتها فان إجماع كل المعمورة لا يساوي شيئا ؛ فأي ديمقراطية هذه وأية أغلبية.!

يقول ايمانويل تود صاحب كتاب نهاية الإمبراطورية: إن الإفراط بديمقراطية التعليم وتعميمه ليطاول المستوى الثانوي والجامعي يهدد في النهاية الديمقراطية ويجعلها "حكما طغمويا" oligarchique لأن نخب التعليم الثانوي وخصوصا الجامعي العالي سوف تضرب عرض الحائط مفهوم المساواة وتعيد إنتاج مجتمع نخبوي غير متساو لا يستسيغ كثيرا ديمقراطية الاقتراع العام الشعبية. هؤلاء هم السلطة اليوم في غالبية بلدان أوروبا وخصوصا في الولايات المتحدة. فماذا بعد شهادة القوم على أنفسهم ؟!

كما أن المؤسسات الدولية التي تتحكم بمصائر البشر لابد أن يرأسها إما أمريكي أو أوربي مع اعتمادها قانون الانتخاب أي انه انتخاب فئوي. فحسب اتفاق بريتون وودز الذي انهاه الرئيس نيكسون في عام ١٩٧١ لابد أن يكون مدير البنك الدولي أمريكيا ومدير صندوق النقد الدولي أوربيا وعلى بقية العالم التفرج والتمتع بكامل الحرية في التصفيق لهذه الديمقراطية .

هذا ببساطة يثبت وبجلاء أن البشر لا يستطيع بل ولا يحل له أن يشرع للبشر وان غرائز الطمع المركوزة في الإنسان لابد أن تطفو على حياديته وحبه للعد وتاريخ البشر حافل بشواهد تلك الحقيقة لذا يبقى التشريع شرعا وواقعا حقا مطلقا لرب البشر لا ينازعه إلا معاند مكابر

خامساً: (هل مفاهيم العدل والحرية وحقوق الإنسان ابتكار غربي)؟ وهل نحن أمة بلا تاريخ؟

أمتنا التي امتد سلطانها على مساحات شاسعة جدا من المعمورة حتى أن احد خلفاءها –هارون الرشيد رحمه الله– كان يستلقي على قفاه يخاطب الغيم بقوله أمطري أنى شئت فسيأتيني خراجك، أمة امتدت سيادتها ثلاثة عشر قرنا متواصلة فهل يعقل أن أمة بكل هذا الموروث ليس لها نظرية حكم يرجع إليها حتى نلجأ إلى محدثي النعمة من أمريكان وغربيين وغيرهم لكي يمنوا علينا ويعلمونا ما تنتجه نفايات عقولهم؟

كيف إذن ساسوا الدنيا كلها كل هذا الزمن ؟!! وكل أجناس البشر وكل أديان الأرض من رعاياهم ؟

في تاريخ الأمة وحتى في عصرها المتأخر الذي ساءت فيه أحوالها وتكالب عليها أعداؤها أنصع الأمثلة على حرصها على العدل بين الرعية وعلى حفظ حقوق الأقليات وحقوق الإنسان، وكل ما يتبجح به الغرب من شعارات كانت أمتنا وبوحي من دينها جعلت منه واقعا معاشا في حياة الناس

أما ما شهده العالم في العصور المتقدمة من حياة الأمة الإسلامية من نشر للحق والعدل والأمان بين الناس وحفظ حقوق الأقليات ورعايتها بل وحتى حقوق الحيوان ما لو ذكرناه لقيل إننا نتحدث عن عالم الخيال والأحلام وليس عن عالم الواقع. تقول الباحثة الأمريكية كانديس ديفيز في كلمتها التي ألقتها أمام الرئيس الأمريكي بوش: إن نبي الإسلام محمد، كان صاحب أول دستور عرف في العالم، وهو الدستور الذي وضعه للمدينة المنورة. وأضافت أن النبي وضع ضمن مبادئ هذا الدستور حماية المرأة وحقوقها، ورعاية الأطفال والفقراء والمساواة بين جميع الناس، وأسس حل النزاعات بين القبائل المتحاربة في الجزيرة العربية، ومنح المرأة والرجل حقوقا متساوية في التعبير عن آرائهم، واحترام جميع الأديان وحماية أصحابها

والفضل ما شهدت به الأعداء

ولم يكن المسلمون في قضاءهم يفرقون بين مسلم وغير مسلم فمن ثبت الحق له أخذه وشواهد التاريخ كثيرة كعدد المطر المنهمر من سحاب ليلة مطيرة ولا يحصي ذلك إلا الله تعالى. جاء في أخبار القضاة:عن سعيد بن المسيب قال: اختصم إلى عمر يهودي ومسلم فرأى الحق لليهودي فقضى له عليه فقال اليهودي: والله إن الملكين جبريل وميكائيل لمعك أحدهما عن يمينك والآخر عن شمالك وإنهما ليتكلمان بلسانك. فعلاه بالدرة قال: ما يدريك لا أم لك قال لأنهما مع كل قاض يقضى بالحق فإذا ترك الحق عرجا ووكلاه إلى شيطان الإنس والجن فقال عمر أبي لأحسبه كما قال

ولم تمنع يهودية رجل أن يقضي له عمر رضي الله عنه على رجل مسلم ويصدقه فيما قال بعدها لأنه نطق بالحق، والحمد لله فإن عمر لم يكن "ديمقراطيا" وحاشاه، أما ديمقراطية أمريكا فقد عجزت أن تحاكم جنودها الذين ارتكبوا مجزرة حديثة والإسحاقي والمحمودية وقلعةغانجي وغيرها من المجازر التي يرتكبها جنودها كل يوم في ارض العراق وأفغانستان وكل ارض حلوا بها .

واقرأ هذه السطور لابن تيمية في الرسالة القبرصية (المجموع ٢٨/٦١٧)التي ظاهرها العدل وباطنها الرحمة التي علمنا إياها هذا الدين، يقول رحمه الله: إنى لما خاطبت التتار في إطلاق الأسرى وأطلقهم قازان وقطلوشاه وخاطبت مولاي فيهم فسمح بإطلاق المسلمين قال لي لكن معنا نصارى أخذناهم من القدس فهؤلاء لا يطلقون فقلت له بل جميع من معك من اليهود والنصارى الذين هم أهل ذمتنا فإنا نفتكهم ولا ندع أسيرا لا من أهل الملة ولا من أهل الذمة وأطلقنا من النصارى من شاء الله فهذا عملنا وإحساننا والجزاء على الله وكذلك السبي الذي بأيدينا من النصارى يعلم كل أحد إحساننا ورحمتنا ورأفتنا بهم كما أوصانا خاتم المرسلين حيث قال في آخر حياته « الصَّلاَةَ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ». قال الله تعالى في كتابه (وَيُطْعِمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حُبِّهِ مِسْكِيناً وَيَتِيماً وَأَسِيراً)

بل إن رحمتهم يتفيؤ ظلالها حتى المجرم والعدو ومن يجوز قتله وما يجوز ذبحه فالرحمة والعدل منهج عام مشاع لجميع الخلائق وما ورد في بعض الحوادث لا يعدو أن يكون استثناء من القاعدة له أسبابه كرد الجريمة أو المعاملة بالمثل ليرتدع العدو فالسياسة العامة هي الرحمة ومظاهرها وغيرها من الردع لا يعدو كونه سياسة جزئية تتعلق بأحداثها زمانا ومكانا .

يقول شيخ الإسلام في الفتاوى: وقال صلى الله عليه وسلم في الغلبة والمصائب والفرح « إِنَّ اللَّهَ كَتَبَ الإِحْسَانَ عَلَى كُلِّ شَىْءٍ فَإِذَا قَتَلْتُمْ فَأَحْسِنُوا الْقِتْلَةَ وَإِذَا ذَبَحْتُمْ فَأَحْسِنُوا الذِّبْحَةَ وَلْيُحِدَّ أَحَدُكُمْ شَفْرَتَهُ وَلْيُرِحْ ذَبِيحَتَهُ ». وقال صلى الله عليه وسلم: «أَعَفُّ النَّاسِ قِتْلَةً أَهْلُ الإِيمَانِ». وقَالَ: «وَلاَ تَغْدِرُوا وَلاَ تَغُلُّوا وَلاَ






تُمَثِّلُوا وَلاَ تَقْتُلُوا وَلِيدًا».إلى غير ذلك مما أمر به في الجهاد من العدل وترك العدوان إتباعا لقوله تعالى: (وَلا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَى أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى) (المائدة: من الآية٨)ولقوله تعالى: (وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ وَلا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ) (البقرة:١٩٠)،بل انظر إلى الرحمة حتى بالمحارب في أثناء القتال قال تعالى :(إِذْ يُوحِي رَبُّكَ إِلَى الْمَلائِكَةِ أَنِّي مَعَكُمْ فَثَبِّتُوا الَّذِينَ آمَنُوا سَأُلْقِي فِي قُلُوبِ الَّذِينَ كَفَرُوا الرُّعْبَ فَاضْرِبُوا فَوْقَ الْأَعْنَاقِ وَاضْرِبُوا مِنْهُمْ كُلَّ بَنَانٍ) (الأنفال:١٢) فالضرب فوق الأعناق لأنه أروح القتل وضرب البنان لأنه الأداة التي تمسك بالسلاح فإذا قطع بنانهم عجزوا عن المحاربة لكي يحافظ على حياته أملا في استبقائهم لعلهم يسلمون وهذا من أتم الرحمة.

جاء في حسن السلوك لمحمد بن عبد الكريم الموصلي (٧٠/١
قال علي بن أبي طالب رضي الله عنه: إمام عادل خير من مطر وابل وأسد حطوم خير من سلطان ظلوم وسلطان ظلوم خير من فتنة تدوم. وقال مسروق: لأن أقضي يوما بالحق أحب إلي من أن أغزو سنة في سبيل الله .

بل من مداراة الحق نهى ربنا سبحانه وتعالى أن تميل بقلبك وتتمنى الحق لغير صاحبه قال الله تعالى(قيل معنى ذلك إذا حضر بين يديك خصمان فلا تتمنى أن يكون الحق مع الذي ميلك إليه خاصة. هذه هي شريعة الله فأربي من يدانيها عدلا ورحمة يَا دَاوُدُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُمْ بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلا تَتَّبِعِ الْهَوَى فَيُضِلَّكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ (ص: من الآية٢٦))

في سنن البيهقي عَنْ عَمْرِو بْنِ الْحَمِقِ الْخُزَاعِيُّ رَضِىَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ :« إِذَا آمَنَ الرَّجُلُ الرَّجُلَ عَلَى نَفْسِهِ ثُمَّ قَتَلَهُ فَأَنَا بَرِىءٌ مِنَ الْقَاتِلِ وَإِنْ كَانَ الْمَقْتُولُ كَافِرًا ». وفي لفظ ابن ماجة قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: « مَنْ أَمِنَ رَجُلاً عَلَى دَمِهِ فَقَتَلَهُ فَإِنَّهُ يَحْمِلُ لِوَاءَ غَدْرٍ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ».وكلا الروايتين صحيحة وفي البيهقي عَنْ زِيَادِ بْنِ مُسْلِمٍ : أَنَّ رَجُلاً مِنَ الْهِنْدِ قَدِمَ بِأَمَانٍ عَبْدٍ ثُمَّ قَتَلَهُ رَجُلٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ قَالَ فَبَعَثَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بِدِيَتِهِ إِلَى وَرَثَتِهِ.

وانظر إلى وصايا الخلفاء الراشدين المهديين عند وفاتهم وحرصهم على العدل والرفق بأهل الذمة ، ففي البخاري قال عمر ابن الخطاب رضي الله عنه في وصيته للخليفة بعده: قَالَ وَأُوصِيهِ بِذِمَّةِ اللَّهِ وَذِمَّةِ رَسُولِهِ صلى الله عليه وسلم أَنْ يُوفَى لَهُمْ بِعَهْدِهِمْ، وَأَنْ يُقَاتَلَ مِنْ وَرَائِهِمْ، وَلاَ يُكَلَّفُوا إِلاَّ طَاقَتَهُمْ . وفي المعجم الكبير للطبراني في وصية علي ابن أبي طالب رضي الله عنه: والله الله في أهل ذمة نبيكم صلى الله عليه وسلم فلا يظلمن بين ظهرانيكم. بل إن شرار هذه الأمة من الخوارج –بالرغم من شرهم المستطير ورفعهم السيف في وجه المؤمنين– تجنبوا أي إيذاء لأهل الذمة، ففي الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى للناصري: ومن عجيب أمرهم أنهم لقوا مسلما ونصرانيا فقتلوا المسلم وقالوا أحفظوا ذمة نبيكم في النصراني. وقال ابن عبد ربه الأندلسي في العقد الفريد —في ثنايا كلامه عن الخوارج– :وساموا رجلا نصرانيا بنخلة فقال: هي لكم هبة قالوا: ما كنا نأخذها إلا بثمن فقال: ما أعجب هذا أتقتلون مثل عبد الله بن خباب ولا تقبلون منا جني نخلة إلا بثمن.

فبعد هذا يظن أننا نغمط الأقليات حقهم الذي افترضه الله لهم؟ .

ومن عجيب تعاليم الإسلام ذلك الرفق بالحيوان مهما صغر ففي الصحيحين عن أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم قال: (نَزَلَ نَبِيٌّ من الْأَنْبِيَاءِ تَحْتَ شَجَرَةٍ فَلَدَغَتْهُ نَمْلَةٌ فَأَمَرَ بِجَهَازِهِ فَأُخْرِجَ من تَحْتِهَا ثُمَّ أَمَرَ بِبَيْتِهَا فَأُحْرِقَ بِالنَّارِ فَأَوْحَى الله إليه فَهَلَّا نَمْلَةً وَاحِدَةً)

دين يرحم حتى النمل أهدى أم من يفكر في قتل عشرات الملايين من البشر لأن الأرض لا تكفي بزعمه، يشير الخبير الاقتصادي الاستراتيجي ليندون لاروش إلى مذكرة تحت عنوان " دراسة الأمن القومي٢٠٠" NSSM 200 "، جرى اعتمادها باعتبارها سياسة أمن قومي أمريكية من قبل مستشار الأمن القومي

السابق هنري كيسنجر في عهد الرئيس ريتشارد نيكسون ومن أهم افتراضاتها وتوصياتها هي أن النمو السكاني خاصة في دول العالم الثالث يعتبر تهديدا للأمن القومي للولايات المتحدة وحلفائها الغربيين، لأن تزايد أعداد السكان سيؤدي إلى استهلاك الثروات المعدنية هناك من قبل تلك الشعوب لذا يقترح تحويل مناطق واسعة من العالم الغنية بالثروات الطبيعية إلى مناطق غير مأهولة بالسكان. ولن يكون ذلك طبعا إلا بالاستمرار بسياسة إشعال الحروب ونشر الأوبئة وغيرها خصوصا إذا علمنا أن الرقم الذي يجب أن تكون عليه الأرض حوالي مليار نسمة فقط فماذا سيفعلون بالمليارات الخمسة الأخرى ؟!!!

وهذا مفكر الغرب براندراسل يتحسر لان حربين عالميتين لم يقتلا ما يكفي –بزعمه– من البشر لذا فهو يتمنى حربا جرثومية أو طاعونا يقتل اغلب البشر(طبعا من الدول النامية) لكي يتقدم العالم المتحضر إلى مناطق الثروات ويملأ الأرض بالحياة من جديد.

فالأرض تعاني من" الانفجار السكاني" و لذا "يجب تحديد النسل" و "تخطيط الأسرة بما يتلاءم مع إمكانيات البيئة " هذه هي شعاراتهم التي لا يملون من تكرارها علينا صباح مساء وفي كل المناسبات فشهدنا مؤتمرات السكان لا تعقد إلا في بلادنا كما حدث في مصر في سنة ١٩٩٤م مثلا والذي جاءت مقرراته فاضحة لهذه النوايا فتحديد النسل والسماح بالزنا وتوفير وسائله من حبوب منع الحمل التي تبرع صندوق الفساد المسمى (صندوق الإسكان) بتوفيرها للطالبين مجانا واعتبار الشذوذ مسالة طبيعية وحرية شخصية والحد من تدخلات الأبوين في حياة الأبناء المراهقين الجنسية ولا يجوز تدخل الدين في الحياة الجنسية لأنها وكما يزعمون حق طبيعي كالغذاء والدواء وليس متعلقا بمن تزوجوا شرعيا فقط، وهكذا ترى تطبيق النظريات المنطلقة من أفكارهم قد تحولت إلى ممارسات في عالمنا وستارها هو الممارسات الديمقراطية فبعد مؤتمر القاهرة عقدت عدة مؤتمرات تنحو نفس المنحى ومنها مؤتمر بيروت للإسكان الذي عقد عام ٢٠٠٤ لكي يناقش ما تم انجازه منذ عشر سنوات في مؤتمر القاهرة ووضع خطة مستقبلية حتى عام ٢٠١٥ هذا بالإضافة إلى كل حروبهم ومآسيها الذي ذقناها في عالمنا المتخلف كما يسمونه قتلا وتدميرا وحرقا وإذلالا للوصول إلى تشكيل عالمنا العربي والإسلامي على شكل فسيفساء من الدول الهامشية الصغيرة ذات المكون الواحد وإشعال الحروب بين تلك الدول حتى تنقرض تماما فيأتي الغربي المتحضر فيستعمر هذه الأرض الغنية بالثروات من جديد.

وتاريخ أمريكا الأسود منذ تأسيسها مشهور معلوم فأمريكا شردت وعذبت وقتلت قرابة ١٠٠ مليون من الهنود الحمر بعد أن نكثت بأكثر من ١٢٠ معاهدة وقعتها معهم كل ذلك تحت خرافة تفوق الجنس الأبيض وعنصريته وبالرغم من ذلك هي اليوم الراعي الرسمي الأول للديمقراطية التي يريدوننا أن نسير عليها.

أين هذا التخطيط والتفكير العنصري التدميري من تخطيط عمر رضي الله عنه وتفكيره، في البخاري عَنْ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ قَالَ رَأَيْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رضى الله عنه قَبْلَ أَنْ يُصَابَ بِأَيَّامٍ بِالْمَدِينَةِ وَقَفَ عَلَى حُذَيْفَةَ بْنِ الْيَمَانِ وَعُثْمَانَ بْنِ حُنَيْفٍ، قَالَ كَيْفَ فَعَلْتُمَا أَتَخَافَانِ أَنْ تَكُونَا قَدْ حَمَّلْتُمَا الأَرْضَ مَا لاَ تُطِيقُ قَالاَ حَمَّلْنَاهَا أَمْرًا هِيَ لَهُ مُطِيقَةٌ، مَا فِيهَا كَبِيرُ فَضْلٍ. قَالَ انْظُرَا أَنْ تَكُونَا حَمَّلْتُمَا الأَرْضَ مَا لاَ تُطِيقُ، قَالَ قَالاَ لاَ. فَقَالَ عُمَرُ لَئِنْ سَلَّمَنِي اللَّهُ لأَدَعَنَّ أَرَامِلَ أَهْلِ الْعِرَاقِ لاَ يَحْتَجْنَ إِلَى رَجُلٍ بَعْدِي أَبَدًا . قَالَ فَمَا أَتَتْ عَلَيْهِ إِلاَّ رَابِعَةٌ حَتَّى أُصِيبَ .

هذه رحمة عمر بأرض السواد التي يرد منها الخراج فيسال عاملي الخراج يخاف أن يكونا قد أرهقا أهل العراق مسلمهم وذميهم على حد سواء، وهذه رعايته العظمى للأرامل.

وفي الصحيحين عَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ رضى الله عنه عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «إِذَا أَرْسَلْتَ كَلْبَكَ وَسَمَّيْتَ فَأَمْسَكَ وَقَتَلَ، فَكُلْ، وَإِنْ أَكَلَ فَلاَ تَأْكُلْ، فَإِنَّمَا أَمْسَكَ عَلَى نَفْسِهِ».

فدين يفرق بين صيد الكلب لسيده وصيده لنفسه أولى بالإتباع؟ أم من أباد ملايينا من البشر من اجل الاستئثار بما وهبهم الله بافتعال كل هذه الأزمات الدولية الاقتصادية والسياسية التي يشهدها العالم والتي كانت نتيجتها خراب بلدان بأكملها؟!!.

يقول كريستوفر هيتشنز في كتابه الهام محاكمة هنري كيسنجر:وكانت أقذر السياسات الأميركية قد مورست بحق أنغولا حيث أطيل أمد الحرب الأهلية لتصبح أطول حرب أهلية في العالم، وقد استمرت حتى الآن(سنة طبع الكتاب٢٠٠١) لأن الأطراف التي تناصرها واشنطن في تلك الحرب تسيطر على المناطق الغنية بالماس وحيث تنشط الشركات الأميركية التي تصدره للخارج وتتاجر به.

وانظر ثم أمعن النظر ثم تفكر كيف يربي رسول الله أصحابه على أسمى المبادئ الإنسانية في الصحيحين عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ:«دَخَلَتِ امْرَأَةٌ النَّارَ فِي هِرَّةٍ رَبَطَتْهَا فَلاَ هِيَ أَطْعَمَتْهَا وَلاَ هِيَ أَرْسَلَتْهَا تَأْكُلُ مِنْ خَشَاشِ الأَرْضِ حَتَّى مَاتَتْ هَزْلاً».وفيهما عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ:«بَيْنَمَا رَجُلٌ يَمْشِي بِطَرِيقٍ اشْتَدَّ عَلَيْهِ الْعَطَشُ فَوَجَدَ بِئْرًا فَنَزَلَ فِيهَا فَشَرِبَ ثُمَّ خَرَجَ فَإِذَا كَلْبٌ يَلْهَثُ يَأْكُلُ الثَّرَى مِنَ الْعَطَشِ فَقَالَ

الرَّجُلُ لَقَدْ بَلَغَ هَذَا الْكَلْبَ مِنَ الْعَطَشِ مِثْلُ الَّذِى كَانَ بَلَغَ مِنِّى. فَنَزَلَ الْبِئْرَ فَمَلأَ خُفَّهُ مَاءً ثُمَّ أَمْسَكَهُ بِفِيهِ حَتَّى رَقِىَ فَسَقَى الْكَلْبَ فَشَكَرَ اللَّهُ لَهُ فَغَفَرَ لَهُ». قَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ وَإِنَّ لَنَا فِى هَذِهِ الْبَهَائِمِ لأَجْرًا فَقَالَ:«فِى كُلِّ كَبِدٍ رَطْبَةٍ أَجْرٌ».

أما ديمقراطية أمريكا فتثني على المجرمين والقتلة وتصنع البرامج لتصفية البشر حيث طبقت في فيتنام عام ١٩٦٩ برنامج للقتل اليومي يسمى برنامج" فينكس" يقوم به كبير مخابراتها هناك (كولومبي) بقتل ٤٠ ألف ضحية بمعدل يومي ١٨٠٠ شخص وشرح المجرم ذلك في جلسة استماع لسراة القوم (الكونغرس) والنتيجة هي الثناء والتكريم طبعا. وما يحصل اليوم في العراق وأفغانستان وفلسطين وغيرها فشيء يفوق الحصر

سادسا:بين الشورى والديمقراطية :

البعض ينظر إلى القضية ببساطة وأنها لا تحتاج لكل هذا العناء فالمسلم عندما يقول إنه يؤمن بالديمقراطية فإنه يقصد الشورى ولا يعدو النزاع كونه نزاعا لفظيا ولا مشاحة في الاصطلاح ثم لماذا كل هذا الخوف من الجديد؟.

وللإجابة على ذلك نقول: من أين لكم أنه لا فرق بين اللفظين؟ وأنه مجرد اختلاف في الألفاظ واتحاد في المعاني؟ ومعلوم أن العلم إنما يتم بصحة مقدماته، والجواب عن معارضاته ليحصل وجود المقتضي وزوال المانع، وبعد كل ما قدمنا فدون ذلك خرط القتاد. قال العلامة الصنعاني (إرشاد النقاد١/١٤٧): إن لنا أصلا متفقا عليه وهو أنه لا يثبت حكم من الأحكام إلا بدليل يثمر علما أو أمارة تثمر ظنا.

ومن القواعد الفقهية المرعية أن الموهوم لا يعارض المتحقق، فجعل الديمقراطية تطابق الشورى وهم لا يصلح لمعارضة الحقائق الدامغة بان الديمقراطية تؤسس للكفر والشرك بالله تعالى.

قال القرافي في الفروق(ج١/٢٨٧):والأحكام إنما تثبت للألفاظ بناء على ما تقتضيه مطابقة دون ما تقتضيه التزاما. ثم لو فرض جدلا أن اللفظين مختلفان لكنهما متحدان في المعنى كما يزعم بعض الإسلاميين فإن القول بإطلاق صحة ذلك ممنوع أيضا فقد نهينا عن الألفاظ الملتبسة قال تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَقُولُوا رَاعِنَا وَقُولُوا انْظُرْنَا وَاسْمَعُوا وَلِلْكَافِرِينَ عَذَابٌ أَلِيمٌ) (البقرة:١٠٤) قال الرازي (التفسير الكبير٣/٢٠٣): لا يبعد في الكلمتين المترادفتين أن يمنع الله من أحدهما ويأذن في الأخرى فلا يبعد أن يمنع الله من قوله (رَاعِنَا) ويأذن في قوله (انْظُرْنَا) وإن كانتا مترادفتين فجمهور المفسرين على أنه تعالى إنما منع من قوله (راعنا) لاشتمالها على نوع مفسدة. ويقول شيخ الإسلام (الاقتضاء ١/٤٦): نهي المسلمون عن قولها لأن اليهود كانوا يقولونها وإن كانت من اليهود قبيحة ومن المسلمين لم تكن قبيحة لما كانت مشابهتهم فيها من مشابهة الكفار وطريقهم إلى بلوغ غرضهم. ولفظ الديمقراطية يلتبس بكل تلك المفاسد التي تقدمت كما ترى.

ثم من أين لدعاة الديمقراطية أن هذا اللفظ ممدوح شرعا؟ وهو لفظ حادث أعجمي لم يرد لا في كتاب ولا سنة ولا إجماع.

يقول شيخ الإسلام في المجموع: والأسماء التي يتعلق بها المدح والذم من الدين لا تكون إلا من الأسماء التي أنزل الله بها سلطانه ودل عليها الكتاب والسنة أو الإجماع كالمؤمن والكافر والعالم والجاهل والمقتصد والملحد. ويقول ابن القيم في إعلام الموقعين:إن الله تعالى وضع الألفاظ بين عباده تعريفا ودلالة على ما في نفوسهم فإذا أراد أحدهم من الآخر شيئا عرفه بمراده وما في نفسه بلفظه ورتب على تلك الإرادات والمقاصد أحكامها بواسطة الألفاظ.

ونحن ليس لدينا فوبيا من لفظ الديمقراطية أو الألفاظ الجديدة ولكن ذلك محدد بضوابط الشرع واختلافات العبارات باختلافات الاعتبارات.

قال شيخ الإسلام في مجموع الفتاوى: فالسلف والأئمة لم يكرهوا الكلام لمجرد ما فيه من الاصطلاحات المولدة كلفظ الجوهر والعرض والجسم وغير ذلك بل لأن المعاني التي يعبرون عنها بهذه العبارات فيها من الباطل المذموم في الأدلة والأحكام ما يجب النهي عنه لاشتمال هذه الألفاظ على معاني مجملة في النفي والإثبات.

ولفظ الديمقراطية يتضمن كثيرا من المعاني الكفرية التي لا يجوز لمسلم عرف مدلولاتها ومقتضياتها أن يتساهل في إطلاقها، علما أن ما هو خير منها من الألفاظ الشرعية موجود معلوم فلماذا لانطلق القول بالشورى –وهي من الواجبات الشرعية على كل من ولاه الله ولاية خاصة كانت أو عامة – بدلا من التسويق لبضاعة كاسدة عند أهلها.

وكأن بدع اليونان تعود من جديد، ويبدو أن الشيطان قد استفرغ وسعه في عصيان ربه ولم يعد لديه شيء جديد يخرجه لأوليائه كي يضلوا ويضلُّوا فلجأ إلى إحياء البدع القديمة أو الميتة في ثياب جديدة، فقد كانت اليونان مصدر إلهام لرؤوس المبتدعين من أهل الكلام الذين أسكرتهم اليونان بألفاظها فأرادوا إدخالها إلى الإسلام وقولبة الدين على أساسها فلم يرضوا برسل الله والألفاظ الشرعية فقاسوا الدين بألفاظ اليونان كالعرض والجوهر والجوهر الفرد والجسم والحيز وغيرها وأعرضوا عن مثل قوله تعالى: (وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى فَادْعُوهُ بِهَا وَذَرُوا الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ)(لأعراف: من الآية١٨٠) وقوله تعالى: (لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ)(الشورى: من الآية١١)وقوله تعالى: (الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى) (طه:٥)وقوله تعالى ((فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا) (الطور:٤٨).

ها هي الألفاظ القديمة تلمع وتظهر بثياب جديدة وها هو الشيطان يسوق بضاعته القديمة الفاسدة من جديد، فأخرج لنا الدعوة لبث ثقافة اليونان، وها هم بعض المنتسبين إلى هذا الدين يريدون أن يجعلوا منها قالبا تصب فيه نظرية الحكم الإسلامية فأصبحوا كالقابض على الماء، ولازال يسبح في بحر الوهم، فأصبحت الديمقراطية اليوم هي المقصد والهدف الاستراتيجي بدلا من شريعة الله وسيادتها.

ولا ندري ماذا سيقولون عن الآلاف من الشهداء الذين قضوا نحبهم وهم يدعون إلى تحكيم الشريعة وكانوا معادين للاشتراكية والديمقراطية هل ماتوا على الحق أم على الباطل؟ هل ماتوا من أجل مالا طائل تحته؟ أم كانوا غافلين عن ما يريده الله من الديمقراطية والاحتكام إلى صناديق الاقتراع؟ فأضاعوا دينهم ودنياهم بهذا الاعتبار!!

لقد قتل وتشرد العشرات من الشباب والأسر من أجل الدعوة إلى الله تعالى، وبعض من ينادي اليوم بالديمقراطية كان من الداعين إلى ذلك المنهج فماذا عدا مما بدا.

وفي ذات المعنى يقول القائد العام للجيش الإسلامي في العراق (أعزه الله) في مداخلة له في أعمال المؤتمر الخامس للجماعة (العمل للمستقبل والانشغال بالأنفع): ينبغي أن يخشى الدعاة إلى الجهاد النكوص عن المنهج فدعوتهم للجهاد قتل نتيجتها المئات من المجاهدين الذين آمنوا بأفكارهم فإذا نكص الدعاة عن الجهاد فأين تذهب الدماء التي سفكت ؟ أفلا يخشى هؤلاء أن يلحقهم نصيب من قوله صلى الله عليه وسلم: «إِنَّ الْمَقْتُولَ يَجِيءُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُتَعَلِّقاً رَأْسَهُ بِيَمِينِهِ أَوْ قَالَ بِشِمَالِهِ آخِذاً صَاحِبَهُ بِيَدِهِ الأُخْرَى تَشْخُبُ أَوْدَاجُهُ دَماً فِي قُبُلِ عَرْشِ الرَّحْمَنِ فَيَقُولُ رَبِّ سَلْ هَذَا فِيمَ قَتَلَنِي». رواه أحمد وأصحاب السنن وهو في صحيح الجامع (٨٠٣١)

ولا ندري أين سيضعون رتبة الديمقراطية أهي من الاعتقاد أم من الأعمال؟ أهي من الواجبات أم المستحبات؟ وما هي عقوبة من يخالف أحكامها؟ هل الحد أم التعزير؟ وما هي كفارة من ارتكب إثم مخالفة أحكامها ؟هل الصيام أم عتق رقبة أم الاستغفار مئة مرة؟

ما أفحش تلاعب الشيطان بالإنسان، وما أوحش زوال النعم وتغير الأحوال والحور بعد الكور، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

قال ابن الوزير في إيثار الحق على الخلق: وقد أجمعت الأمة على أنه لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة فكل ما لم يبين من العقائد في عصر النبوة فلا حاجة إلى اعتقاده ولا الخوض فيه.

فما تركه النبي صلى الله عليه و سلم مع وجود الداعي، وانتفاء المانع، فتركه سنة، وفعله بدعة.

ونحذر هنا من التمادي في التأويلات بلا ضوابط شرعية، ولا يغترن أحد بنيته ودعوته فيطلق لعنانه التأويل بكل حق وباطل.

قال ابن حزم في مراتب الإجماع (١/١٧٥): واتفقوا أن طلب رخص كل تأويل بلا كتاب ولا سنة فسق لا يحل. وقال الشاطبي في الموافقات: والأخذ في خلاف مآخذ الشارع من حيث القصد إلى تحصيل المصلحة أو درء المفسدة مشاقة ظاهرة. وقال ابن القيم في الصواعق: فاليهود بالتأويل استحلوا محارم الله بأقل الحيل وبالتأويل قتلوا الأنبياء فإنهم قتلوهم وهم مصدقون بالتوراة وبموسى. وفي أخبار القضاة لوكيع(١/٣١٣)، قال الحسن: إن الله عز وجل أخذ على العلماء ثلاثا لا يشترون به ثمنا قليلا ولا يتبعون فيه الهوى ولا يخشون فيه أحدا.

وهذا الإمام محمد بن عبد الوهاب ينقل في مفيد المستفيد (١/٣٠٩) إجماع التابعين ومن بعدهم على قتل الجعد بن درهم وهو مشهور بالعلم والدين. وفي الشريعة للآجري (٥/٢٥٤٦) قال عمر بن عبد العزيز: من جعل دينه غرضا للخصومات أكثر التنقل. فاليوم تجد بعض الناس يتأول الدين على مذهب الديمقراطيين وقبله كان على مذهب الاشتراكيين وبعد ذلك ربما على مذهب الحداثيين وهكذا. يقول أبو بكر الدينوري قال أبو حبيب البدوي للثوري: واعوجاج الموازين هو أصل البلاء.

ولسلوك طريق السلامة في تلك المفاوز علينا أن نزن الأمور بميزان الشرع قبل الإقدام على البيع وكل من اتخذ لنفسه سكة وضربا ونقدا يروجه بين العالم فهذه

الأثمان كلها زيوف لا يقبل الله سبحانه وتعالى في ثمن جنته شيئا منها لا سكة الديمقراطية ولا سكة الاشتراكية ولا سكة الدكتاتورية، لا سكة بوش ولا سكة بلير بل ترد على عاملها أحوج ما يكون إليها.

وعلينا أن نعي جيدا (التفريق بين الإتباع الديني والانتفاع الدنيوي). فالإسلام لا يحرم الانتفاع المباح من بقية الخلق فالآليات فيها حرية كبيرة ويمكن استخدام احدث السبل ومن أي مصدر كان بشرط أن تبقى سيادة الشرع قائمة في كل حين، وإن أية حسنة للديمقراطية ففي الشورى خير منها وكل شر في الديمقراطية فالشورى سالمة وبريئة منه، وقد ضرب لنا ربنا مثلا فقال على لسان موسى (أَتَسْتَبْدِلُونَ الَّذِي هُوَ أَدْنَىٰ بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ)(البقرة: من الآية٦١)، ينقل الأصبهاني في (الحجة في بيان المحجة١/١١٢) عن الإمام الأوزاعي قوله: فاصبر نفسك على السنة وقف حيث وقف القوم وقل فيما قالوا وكف عما كفوا عنه واسلك سبيل سلفك الصالح فإنه يسعك ما وسعهم.

سابعا:أليست الديمقراطية خيرا من الدكتاتورية؟

إذا كان للديمقراطية بعض الحسنات فلأنها وافقت شرع الله وليس لأن الشرع وافقها ،فما وافق شرع الله كان حسنا، وما خالفه كان قبيحا وليس العكس ؛ فليس عند أهل السنة التحسين والتقبيح العقليين لأن ذلك شأن المعتزلة وأهل الكلام،

وحذار من أقوال الرجال وخصوصا أعداء هذا الدين قياسا لحسن ديننا وجماله فهو أحسن الحديث، بنص كلام منزله: (اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَاباً مُتَشَابِهاً مَثَانِيَ تَقْشَعِرُّ مِنْهُ جُلُودُ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ ثُمَّ تَلِينُ جُلُودُهُمْ وَقُلُوبُهُمْ إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ)(الزمر: من الآية٢٣) لأنه دين الله ولا ينبغي لمسلم يشهد شهادة الحق أن يغل قلبه على مثل هذا الاعتقاد فهو خطير.

وليس بالضرورة أن يكون الناتج الديمقراطي دائما أخف عنفا، فكم من ديمقراطيات أنتجت دكتاتوريات وعنصريات ففي عام ١٩٢٩ أصبح هتلر رئيس وزراء ألمانيا وفي عام ١٩٣٢حصل حزب هتلر النازي، على أكبر عدد من مقاعد الريشستاج بفضل برنامجه السياسي العنصري لتبدأ ألمانيا الهتلرية بعدها بحروبها التي أحرقت الأخضر واليابس وراح ضحية هذه الديمقراطية عشرات الملايين من البشر ودمرت بلدان بأكملها.

وليس بالضرورة أيضا أن كل من يرفض الديمقراطية يتوجب عليه أن يختار الدكتاتورية وكأنهما خياران لا ثالث لهما فنحن كما قال الشاعر:

إليك فإني لست ممن إذا اتقى

عضاض الأفاعي نام فوق العقارب

وهل حارب أحد الاستبداد والطغيان كما حاربه الإسلام؟ فمنهج الدعاة إلى الحق واضح في حربهم لمنهج الفراعنة الطغاة المستبدين منهج" ما أريكم إلا ما أرى" قال تعالى: (قَالَ فِرْعَوْنُ مَا أُرِيكُمْ إِلَّا مَا أَرَى وَمَا أَهْدِيكُمْ إِلَّا سَبِيلَ الرَّشَادِ) (غافر: من الآية٢٩) وفتش كتاب الله لا تجد قصة تكررت أكثر من قصة موسى عليه السلام مع فرعون وهذا يدل دلالة واضحة على عمق الصراع بين دعوة الحق ودعوة الفراعنة، وهل جاء بمنهج الدكتاتورية إلا الغرب الذي خلف أولئك الطغاة على رؤوس العباد يوم ترك بلادنا مضطرا، وهذا واحد من القوم يشهد عليهم وهو الدكتور نوح فيلدمان حيث يقول عن الدول العربية والإسلامية: إنها تعاني من تفشّي الفساد وسوءِ توزيع الثَّروة القومية ومن سلطة الحُكم المطلق، التي جلبتها إلى بلادهم نُظم الحُكم العِلمانية، والتي لم تحترم سيادة القانون، ممَّا أعاد الشعوب العربية والإسلامية إلى حنين الماضي، حينما كانت الدولة الإسلامية ناجِحة في مُختلف مجالات الحياة.

في (أحكام القرآن٤/٢٤٩) للإمام القرطبي، قال ابن عطية: والشورى من قواعد الشريعة وعزائم الأحكام من لا يستشير أهل العلم والدين فعزله واجب هذا ما لا خلاف فيه.

إن البديل الحق هو الشورى، لذا فقد شرعها الإسلام وأوجبها على من ولاه الله أية ولاية وجعلها منهجا عاما يرد فرعونية الإنسان. وإن الإسلام إذ يرفض الباطل يقدم منهج الحق الواجب الإتباع، ولم يترك البشرية بلا هدى.

يقول الدكتور نوح فيلدمان: لقد تحلّت الدولة في العصر الإسلامي بسِمة أساسية من سِمات الحُكم الدستوري، وهي التوازُن بين السلطات، وهذا هو السّبب







الرئيسي في نجاح الدولة الإسلامية التقليدية على مدى قرون من الزمن، وقد أمكن الحِفاظ على ذلك التَّوازن من خلال؛ أن شرعية الحاكم كانت دائما مستمدّة من قِيامه بتنفيذ واجِباته وِفقا للشريعة، ولم يكن بوُسع الحاكم أو الخليفة سنّ القوانين، حيث كانت القوانين تستمِدّ روحها ونصّها من الشريعة الإسلامية وكان العلماء المسلمون يتولّون مهمّة تفسيرها، فيما تولّى العلماء الشرعيون مهمّة السلطة القضائية وتوضيح كيفية تطبيق التقاليد الإسلامية على الواقع السياسي المحيط بهم، مما وفّر للعلماء سُلطة الحدّ من صلاحيات الحاكم، وهذا أساس تستنِد إليه النُّظم الدستورية الحديثة، حيث لا تسمح لفرد واحد أو مجموعة منفردة في المجتمع بتولّي مُطلق السلطات.

وهذا الإمام الشاطبي ينقل في الموافقات عن عمر بن عبد العزيز رحمه الله قوله: سن رسول الله صلى الله عليه وسلم وولاة الأمر من بعده سننا الأخذ بها تصديق لكتاب الله واستكمال لطاعة الله وقوة على دين الله من عمل بها مهتد ومن استنصر بها منصور ومن خالفها اتبع غير سبيل المؤمنين وولاه الله ما تولى وأصلاه جهنم وساءت مصيراً.

فالعدل أساس الملك ولا يتحقق ذلك إلا باتباع الطريق الموصلة إلى العدل، يقول ابن القيم (الطرق الحكمية ١٩٣/١): فإن الله سبحانه أرسل رسله وأنزل كتبه ليقوم الناس بالقسط وهو العدل الذي قامت به الأرض والسموات فإذا ظهرت أمارات العدل وأسفر وجهه بأي طريق كان فثم شرع الله ودينه والله سبحانه أعلم وأحكم وأعدل أن يخص طرق العدل وأماراته وأعلامه بشيء ثم ينفي ما هو أظهر منها وأقوى دلالة وأبين أمارة فلا يجعله منها ولا يحكم عند وجودها وقيامها بموجبها.

وقال الإمام القرطبي (أحكام القرآن ٢٤٩/٤): وقد مدح الله المؤمنين بقوله (وأمرهم شورى بينهم) قال أعرابي ما غبنت قط حتى يغبن قومي قيل وكيف ذلك قال لا أفعل شيئا حتى أشاورهم وقال بن خويز منداد واجب على الولاة مشاورة العلماء فيما لا يعلمون وفيما أشكل عليهم من أمور الدين ووجوه الجيش فيما يتعلق بالحرب ووجوه الناس فيما يتعلق بالمصالح ووجوه الكتاب والوزراء والعمال فيما يتعلق بمصالح البلاد وعمارتها.

فما ندم من استشار ولا خاب من استخار، وما شقي قط عبد بمشورة وما سعد باستغناء رأي، وكان يقال من أعجب برأيه ضل،. قال البخاري وكانت الأئمة بعد النبي صلى الله عليه وسلم يستشيرون الأمناء من أهل العلم في الأمور المباحة ليأخذوا بأسهلها. وقال سفيان الثوري ليكن أهل مشورتك أهل التقوى والأمانة ومن يخشى الله تعالى؛

فالإسلام حض على الشورى. فهذا عمر بن الخطاب وهو من هو في حصافة رأيه حتى إن القران نزل مصداقا لرأيه مرات يستشير في كل ما يشكل من الأمور دقيقها وجليلها، فقد اسْتَشَارَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ النَّاسَ فِي إِمْلَاصِ الْمَرْأَةِ فَقَالَ الْمُغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ شَهِدْتُ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم قَضَى فِيهِ بِغُرَّةٍ عَبْدٍ أَوْ أَمَةٍ. رواه البخاري ومسلم وإِمْلَاصِ الْمَرْأَةِ: هِيَ الَّتِي يُضْرَبُ بَطْنُهَا فَتُلْقِي جَنِينًا قبل اكتماله (إسقاط الجنين). وقد جعل الفاروق رضي الله عنه الخلافة شورى وهي من أعظم النوازل.

ومن أراد أمرا فشاور فيه وقضى هدي لأرشد الأمور، قال الحسن: والله ما استشار قوم قط إلا هدوا لأفضل ما بحضرتهم، وفي الأثر: «إِذَا كَانَ أُمَرَاؤُكُمْ خِيَارَكُمْ وَأَغْنِيَاؤُكُمْ سُمَحَاءَكُمْ وَأُمُورُكُمْ شُورَى بَيْنَكُمْ فَظَهْرُ الْأَرْضِ خَيْرٌ لَكُمْ مِنْ بَطْنِهَا وَإِذَا كَانَ أُمَرَاؤُكُمْ شِرَارَكُمْ وَأَغْنِيَاؤُكُمْ بُخَلَاءَكُمْ وَأُمُورُكُمْ إِلَى نِسَائِكُمْ فَبَطْنُ الْأَرْضِ خَيْرٌ لَكُمْ مِنْ ظَهْرِهَا ».ورواه الترمذي مرفوعا وضعفه وهو في ضعيف الجامع (٦٤٦)

وانظر إلى الشرع كيف شدد في أمر الشورى وجعلها أمانة، في المسند والسنن قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «الْمُسْتَشَارُ مُؤْتَمَنٌ». وحرم الغش فيها وجعل ذلك خيانة، في المسند والأدب المفرد عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «مَنْ تَقَوَّلَ عَلَيَّ مَا لَمْ أَقُلْ فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ وَمَنِ اسْتَشَارَهُ أَخُوهُ الْمُسْلِمُ فَأَشَارَ عَلَيْهِ بِغَيْرِ رُشْدٍ فَقَدْ خَانَهُ وَمَنْ أَفْتَى بِفُتْيَا غَيْرِ ثَبْتٍ فَإِنَّمَا إِثْمُهُ عَلَى مَنْ أَفْتَاهُ»، صحيح الأدب المفرد (٢٥٩).

وتؤخذ المشورة من أهلها ، فلا يستشار غير الخبير بالأمور، ولا مشورة في الأمور التي ليس فيها خيار، وهذان فرقان جوهريان بينها وبين الديمقراطية التي تجعل الشورى للدهماء وفيما لا يحسنونه من أمور ثم يجري التلاعب بآرائهم عن طريق الإعلام المضلل وغيره.

قال العلامة الآلوسي (روح المعاني ٢٣/٩): وقد كانت الشورى بين النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه فيما يتعلق بمصالح الحروب وكذا بين الصحابة رضي الله تعالى عنهم بعده عليه الصلاة والسلام وكانت بينهم أيضا في الأحكام كقتال أهل الردة وميراث الجدة وعدد حد الخمر وغير ذلك والمراد بالأحكام ما لم

يكن لهم فيه نص شرعي وإلا فالشورى لا معنى لها وكيف يليق بالمسلم العدول عن حكم الله عز وجل إلى آراء الرجال والله سبحانه هو الحكيم الخبير. وقال شيخ الإسلام (مجموع الفتاوى ٢٤٧/٢٨): فيجب على كل من ولي شيئا من أمر المسلمين من هؤلاء وغيرهم أن يستعمل فيما تحت يده في كل موضع أصلح من يقدر عليه ولا يقدم الرجل لكونه طلب الولاية أو سبق في الطلب. وقال الأستاذ محمد قطب: الشورى هي في الطريقة الصحيحة لتطبيق النص، وفيما يجتهد فيه المسلمون فيما ليس فيه نص.

والشورى قد تكون عامة في أمور منها معرفة رأي العامة لقياس اتجاهات الآراء أو معرفة إذنهم في شي يخصهم فهذا سيد الخلق يستشير جنوده ويجتهد في التأكيد على استخراج رأيهم الحقيقي في أن يأمرهم بإرسال عرفاء ينتخبونهم ليبلغوه رأيهم ففي صحيح البخاريأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ –حِينَ أَذِنَ لَهُمُ الْمُسْلِمُونَ فِى عِتْقِ سَبْىِ هَوَازِنَ–: «إِنِّى لاَ أَدْرِى مَنْ أَذِنَ مِنْكُمْ مِمَّنْ لَمْ يَأْذَنْ. فَارْجِعُوا حَتَّى يَرْفَعَ إِلَيْنَا عُرَفَاؤُكُمْ أَمْرَكُمْ»، فَرَجَعَ النَّاسُ فَكَلَّمَهُمْ عُرَفَاؤُهُمْ، فَرَجَعُوا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم فَأَخْبَرُوهُ أَنَّ النَّاسَ قَدْ طَيَّبُوا وَأَذِنُوا.

وأما المظاهرات المليونية التي جابت شوارع المدن البريطانية والاسبانية ضد الحرب على العراق فلم يلق لها بالا ممثلو الشعبين البريطاني والاسباني وصوتوا لصالح الحرب على العراق وأعطوا تفويضا لحكامهم بإرسال الجيوش للمشاركة في الحرب فأين الأصوات الشعبية التي تتحرك الحكومة وفق إرادتها وأين تمثيل الشعب عند من انتخبوهم.

وصدق جان جاك روسو عندما يتهكم بهذه الديمقراطية بقوله: إن الأمة الإنجليزية تعتبر نفسها حرة؛ لكنها مخطئة خطأ فادحاً؛ إنها حرة إبَّان فترة انتخابات أعضاء البرلمان؛ وبمجرد أن ينتخبوا؛ فإن العبودية تسيطر عليها. وهكذا هو شأنهم دائما، أما ديمقراطية اسبانيا فقد كانت منحة من دكتاتورها فرانكو وكفى بذلك ذلا أن تكون الديمقراطية وليدة الدكتاتورية فمن الطبيعي أن تنتقل الصفات الوراثية من الآباء إلى الأبناء .

أما نقد الحكام وبلسان حاد مما يتبجح به دعاة الديمقراطية اليوم فإليك من تاريخنا بعض الأمثلة:

دخل أبو مسلم الخولاني على معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه فقال: السلام عليك أيها الأجير فقالوا قل السلام عليك أيها الأمير فقال السلام عليك أيها الأجير فقالوا قل السلام عليك أيها الأمير فقال السلام عليك أيها الأجير فقال معاوية دعوا أبا مسلم فإنه أعلم بما يقول فقال إنما أنت أجير أستأجرك رب هذه الغنم لرعايتها فإن أنت هنأت جرباها وداويت مرضاها وحبست أولاها على أخراها وفاك سيدها أجرك وإن أنت لم تهنأ جرباها ولم تداو مرضاها ولم تحبس أولاها على أخراها عاقبك سيدها.

وجاء في أدب المجالسة لابن عبدالبر: شهد أعرابي بشهادة عند معاوية فقال له كذبت فقال: الكاذب والله المزمل في ثيابك قال معاوية: هذا جزاء من عجل. وقد يقال هذا معاوية قد اشتهر بالحلم وهذه ميزة شخصية عنده، لكن ما رأيك بعبد الملك الحازم الشديد، قال عبد الملك بن مروان لبثينه –وقد كبرت– ما رجا منك جميل؟ قالت: ما رجت منك الأمة حين ملكتك أمرها؟ وهذا المأمون –لحبه للعفو– يقول: وددت أن أهل الجرائم –يعني المخالفات السياسية– عرفوا رأيي في العفو فسلمت لي صدورهم.

ثامنا: الديمقراطية اضطرار

قد يقول قائل إن قبولنا بالديمقراطية اضطرار في ظل تسلط أمريكا وأوليائها وإن فسحها المجال للدخول إلى البرلمانات يعد فرصة يجب اغتنامها فذلك يعد لنا رخصة ولعلنا نغير شيئا من واقعنا أو ندفع بعض الضر عن ديننا ودعوتنا.

نقول ولكن هناك ضوابط شرعية لابد من مراعاتها فالرخصة كما يقول السرخسي في أصوله (١١٧/١): هي ما استبيح للعذر مع بقاء الدليل المحرم. وقال الشاطبي في الموافقات: والرخصة راجعة إلى جزئي بحسب بعض المكلفين ممن له عذر وبحسب بعض الأحوال وبعض الأوقات في أهل الأعذار لا في كل حالة ولا في كل وقت ولا لكل أحد. وهي تقدر بقدرها ولا تجعل منهجا عاما، قال الشاطبي في الموافقات أيضا: فالصواب الوقوف مع أصل العزيمة إلا في المشقة المخلة الفادحة. وإذا كانت الديمقراطية واستغلالها باعتبارها رخصة شرعية يقبلها المضطرون، فلها إذن أحكام الرخصة، ولكن تخريجات بعض المنتسبين لهذا الدين يخرجها على أساس أنها عزيمة لا بل أم الفرائض.







فلا يشرع من أبيح له أكل ميتة أو لحم خنزير أن يطفق يمتدح طعمها ويملأ جوفه منها ويدبج المقالات في ذلك، ولا من أبيح له الخمر حين أشرف على الهلاك ولا يجد ماء أن يسترسل في ذكر أنواعها ومواصفاتها وأن هذا النوع أفضل من ذلك.

فإذا خرجت على أنها رخصة في الأحكام فيجب أن تبقى كذلك في كل الخطابات ولا تجعل بدل العزيمة، فالشورى عزيمة والديمقراطية في أحسن أحوالها رخصة لشعب أو جماعة لها حكم الاضطرار. قال الشاطبي في الموافقات: جاء في الشريعة أن الأمر بالوقوف مع مقتضى الأمر والنهي مجردا والصبر على حلوه ومره وإن انتهض موجب الرخصة.

وجعل الطارئ من الأحكام الشرعية له حكم الأصيل دائما يشابه قانون الطوارئ عند بعض الحكام حيث تعيش شعوبنا تحت سطوته منذ زمن

وعلى من يتعامل مع آليات الديمقراطية ويدخل البرلمانات التي تحتكم إلى دساتير غير إسلامية أن لا يكون جزءًا من مشروع غيره ويتخذ سلما لإضفاء الصبغة الشرعية على القرارات التي تخالف شريعة الله، وإذا دخل فليس له أن يستعذب المذاق وينسى الأصل الشرعي الذي بنى عليه فتواه وأنه رخصة وإلا فإن عليه الانسحاب إذا لم يحقق أهدافه فإن مراسم الشريعة مضادة للهوى، والنجاة بالدين أولى من الإقدام على الفتن.

وكما يقول الشاعر

إذا أبقت الدنيا على المرء دينه.......فما فاته منها فليس بضائر

ومن قعد قاعدة أو أصل أصلا فعليه أن يعرف أن بعض الناس سيتبعونه فحذار من الضلال والإضلال، وحذار من نصرة مناهج الكفار ببعض الخير المظنون الذي يمكن جلبه لهذا الدين، واليوم فإن الأمريكان –وهم قادة العالم الغربي– قد خاب أملهم في العلمانيين الأصليين فخلال الفترة من القرن المنصرم صعدت العلمانية إلى أوج سيطرتها لكنها لم تستطع أن تنبت في أرضنا الإسلامية، لأنها طارئة لا ترويها مياه الحق لذا فسرعان ما انجرف تيارها بعيدا إلى مزبلة التاريخ (فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً وَأَمَّا مَا يَنْفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الْأَرْضِ كَذَلِكَ يَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَالَ)(الرعد: من الآية١٧) فلابد إذن من بديل، فلجئوا إلى خدعة جديدة، لما نظروا فرأوا الساحة العربية والإسلامية لا تقبل إلا الإسلام فليكن إذن الإسلام ولكن بمواصفات أمريكية وهكذا انطلقت دعوات ما يسمى الإسلام الليبرالي أو الأمريكي أو الإسلام الديمقراطي المدني وهناك مشاريع تعمل اليوم على هذا منها :

مشروع الليبرالية الإسلامية الذي طرحه عالم السياسة الأميركي ليونارد بايندر في كتابه "الليبرالية الإسلامية"، وكتاب "شيرلي برنارد" عن الإسلام المدني والديمقراطي ويعتبر كتابا استراتيجيا فيه توصيات عملية موجهة لصانع القرار الأميركي ويدعو إلى استبعاد التيارات الإسلامية المعادية وتدعيم التيارات الإسلامية، العلمانية والحداثية، لأنها أقرب ما تكون إلى القيم الأمريكية وخاصة القيم الديمقراطية وكلها تهدف لاصطناع شركاء من الإسلاميين في سبيل تنفيذ المشروع لتجنيد شركاء إسلاميين "معتدلين" لتنفيذ المخطط الأميركي!!!.ثم أعقبت بدراسات أشد تحمل العداء للمؤسسات الدينية ودعوة صريحة إلى سحب البساط من تحت أقدامها وإعطاء مهمة التوجه الديني إلى دعاة التغريب والعلمانية المقنعة.

وختاما أقول: جاء في مسند الإمام احمد قال عَنْ عَلِيٍّ رضي الله عنه قَالَ: لَقَدْ رَأَيْتُنَا يَوْمَ بَدْرٍ وَنَحْنُ نَلُوذُ بِرَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم وَهُوَ أَقْرَبُنَا إِلَى الْعَدُوِّ وَكَانَ مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ يَوْمَئِذٍ بَأْساً.

واليوم فإن الوطيس على أشد ما يكون وأصبح استهدافنا متنوعا فمنه عقدي ومنه عسكري ومنه اقتصادي ومنه إعلامي لذا يتوجب علينا أن نلوذ بشرع رسول الله كي يسلمنا الله تعالى من هذا الوطيس الحامي.

وشدة هذا الوطيس تحمل بشائر النصر بإذن الله إذا التفت الأمة خلف رسولها التفافا حقيقيا، وهل يطلع الفجر إلا بعد غلس الليل؟ وهل تكون الولادة إلا بعد آلام المخاض؟ ولكننا نريد الفقه الذي يستل خيوط الفجر من ظلمة الليل، نريد فقها كفقه الطيور «لَوْ أَنَّكُمْ تَتَوَكَّلُونَ عَلَى اللَّهِ حَقَّ تَوَكُّلِهِ لَرَزَقَكُمْ كَمَا يَرْزُقُ الطَّيْرَ تَغْدُو خِمَاصاً وَتَرُوحُ بِطَاناً». رواه أحمد الترمذي وابن ماجة، صحيح الجامع (٥٢٥٤) ومراهنة كمراهنة أبي بكر على انتصار الروم إيمانا بقوله تعالى: (غُلِبَتِ الرُّومُ فِي أَدْنَى الْأَرْضِ وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ فِي بِضْعِ سِنِينَ لِلَّهِ)(الروم: من الآية) وليس المراهنة على صناديق الاقتراع وأصوات الناخبين .

ولا يصلح آخر هذه الأمة إلا بما صلح به أولها ولا نخشى إخلافا من أصدق القائلين الذي يقول:(وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَى لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُمْ مِنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْناً يَعْبُدُونَنِي لا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئاً)(النور:من الآية٥٥)

فنبينا صلى الله عليه وسلم منصور كما قال ربنا سبحانه: (مَنْ كَانَ يَظُنُّ أَنْ لَنْ يَنْصُرَهُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ إِلَى السَّمَاءِ ثُمَّ لْيَقْطَعْ فَلْيَنْظُرْ هَلْ يُذْهِبَنَّ كَيْدُهُ مَا يَغِيظُ)(الحج:١٥) ولم يرسله سبحانه إلا ليظهره (هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ) (التوبة:٣٣).

فهذا الدين منصور قدرا وشرعا في الدنيا والآخرة وحادي مسيرة هذا الدين صلى الله عليه وسلم فإن النصر يمشي في ركابه والظفر مكتوب بين عينيه وجعلت الذلة والصغار على من خالف أمره.

هذا وإني استغفر الله وأتوب إليه من كل خطأ وزلل فإن طغيان القلم وارد على عباد الله المقصرين لكن عفو ربي أقرب ومغفرته أوسع ورحمته أرجى، وصلى الله على رسوله واله وصحبه وسلم تسليما كثيرا .

د. إبراهيم يوسف الشمري

الناطق الرسمي باسم الجيش الإسلامي في العراق

١٠- رجب -١٤٢٩

١٣ -٧-٢٠٠٨